جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

المرحلـــة الثانيـــة

المادة : تاريخ أوربا في عصر النهضة

الحق الالهي للملوك بين النظرية والتطبيق

العام الدراسي : ٢٠٢٥- ٢٠٢٦

م د لقاء منذر قدوري

الحق الإلهي للملوك بين النظرية والتطبيق

اخذ مفهوم الدولة ، منذ بداية عصر النهضة يترسخ عملياً استجابة للظروف والمتغيرات الأساسية التي طرأت على هذا العصر ، وذلك على قاعدة رسوخ الحكم الملكي وانهيار الارستقراطية الإقطاعية، وكانت المؤسسات الملكية إذا صح التعبير، تعمل على إرساء قواعد هذا التغيير خاصة في كل من فرنسا إنكلترا إسبانيا ، وكانت المجالس الاستشارية التي انشاها الملوك تؤدي دوراً عظيماً في هذا الشأن وقد أدت الحروب المستمرة في أوروبا إلى قيام الجيوش الملكية التي أصبحت انتصاراتها وهزائمها العسكرية فيما بعد صورة حية ومعبره عن النصر أو الهزيمة (القومية) في أوضح معانيها، كما أصبحت واردات الدولة من أملاكها التي أخذت تستغلها والضرائب المفروضة هي القاعدة الاقتصادية الأساسية للميزانية التي على أساسها اخذت المشاريع العامة تحظى بقبول لا نظير له عند العامة ، وقد أخذ الناس يشعرون بقبضة الدولة القوية ليس من خلال الصلاحيات التي كانت تعطى لمجلس الخزينة ومدققي الحسابات الذين كانوا يطلبون من الجباه الحسابات الدقيقة فحسب ، بل من عدالة الدولة المتمثلة في قضائها ومجالسها التمثيلية المتعددة .

وهكذا خيمت سطوة "**الدولة**" على كل رعاياها بما فيهم النبلاء أنفسهم الذين أودت بسيطرتهم النزاعات القومية "**كحرب المئة عام**" والنزاعات المحلية" **كحرب الوردتين في إنكلترا**" والتغيرات الاقتصادية الهائلة التي عرفتها القارة الأوروبية منذ أوائل القرن السادس عشر.

لقد تطلعت أذن جميع الملكيات الأوروبية منذ عصر النهضة نحو الحكم المطلق ، لتحقيق ذلك كان لابد للملك أن يجسد في شخصه المثل الوطنية التي يتمتع بجميع مؤهلات السلطة العليا ومقوماتها وصلاحيتها مثل

١- حق التشريع وسن القوانين

٢- حق إقامة العدل واشاعته بين الناس

٣- وفرض الضرائب، وجبايتها

٤- الجيوش وتكتيب الكتائب الحربية

٥- وتعيين الموظفين وأنزال القصاص الصارم بمن يتطاولون على المصلحة العامة لا سيما من يتعرض منهم للسلطة الملكية .

ان قوة ملوك أوربا تفاوتت بحسب الظروف والمتغيرات الاجتماعية والسياسية فملوك فرنسا مثلاً ظلت قوتهم تزداد على مر من الزمن منذ عهد الملك هنري الرابع (١٥٨٩-١٦١٠) حتى عهد الملك لويس السادس عشر (١٧٧٤-١٧٩١) يرث فيها الابن عن ابيه كل ما حققه في هذا المجال ، وكذلك فعل ملوك اسبانيا ، الا ان ملوك انكلترا اصطدموا قبل غيرهم بقوة البرجوازية الانكليزية قبل نهاية القرن السابع عشر فقضت على استبدادية الملكية فيها ، كما قضت بعد مائة عام تقريباً الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ على استبدادية ملوك البوربون .

إذن ما هي المقاومات الأساسية التي اعتمدت عليها الملكية عبر التاريخ لتصبح استبدادية .

أولا - المفهوم القديم :

لقد أكدت الحقوق الرومانية قديماً التي استعيدت في القرن السادس عشر عبر إقبال الإنسانيين على إحياء التراث القديم ، على فكرة الاستبداد الملكي الذي كان الرومان يعتبرون مشيئته هي القانون بحد ذاتها، كان الاعتقاد القديم بالسلطة السياسية يصل حتى القداسة .

ثانياً- العامل الديني :

صحيح أن البابوية جهدت طيلة العصور الوسطى لإحلال السيطرة الروحية بدل من السيطرة الزمنية، إلا أن ملوك أوروبا بعد هزيمة الكنيسة أمام الانتشار البروتستانتي الواسع قد جعلت ملوك أوروبا بما توفر لديهم من قوة يرغمون الكنيسة على الاعتراف بهم أسيادا في بلدهم ، كما فعل الملك هنري الثامن في إنكلترا ، وكما فعل ملك فرنسا عندما فرض معاهدة عام ١٥١٦ والتي اعترفت له بحق انتخاب ورؤساء الأديان على أن تتم تعيينهم من قبل البابا، وبموجب الحق الذي كان يدعيه الملك لنفسه كان يتقاضى

ربع الاسقفيات والاديار الشاغرة لعدم وجود رئيس شرعي لها ، وكان مجلس الملك هو الذي يشرف على إدارة الكنيسة .

ثالثاً- الصراع الطبقي :

لقد أدى الصراع الطبقي المتمثل بالأرستقراطية الاقطاعية والبرجوازية الناشئة إلى ازدياد قبضة الملكية التي مثلت النصر المتقدم أمام الاضطراب والفوضى اللذين سادا أوروبا ، على الرغم من الهزات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة والتي تعرضت لها الأرستقراطية الإقطاعية بين فترة وأخرى ، فقد ظل تحتفظ بالمقام الأول في التسلسل الاجتماعي في المجتمعات الأوروبية ، إلا أنها فقدت بدون شك المميزات الأساسية التي كانت تمتلكها في العصور الوسطى .

رابعاً - المفهوم القومي :

لقد غدت الملكية منذ القرن الخامس عشر الممثلة الحية للشعور الوطني فالملك أصبح صاحب السلطة الأولى ، مسؤول عن البلاد ضد مطامع الدول ، كما أن موظفيه يحرصون على المصلحة العامة وشؤون الناس الذين تربطهم ببعضهم مصالح اقتصادية وروابط عائلية، وإن كانت في حدود ضيقة يجسدها ملكية قوية تقضي في الخلافات وتأخذ جانب الحق في الفصل فيها .

خامساً- الحقوق الإلهية :

لقد كرست الأعراف والقوانين الإلهي للملوك في الحكم ، وقد تولد هذا المفهوم مع الزمن بحيث أن العناية الإلهية ترتب الأحداث بشكل يأتي فيه بعض الأفراد ملوكا ، وأن الله الذي يمد الأفراد بالحكام يوجب عليهم طاعة هؤلاء ومحاسبة الملوك لا تتم إلا أمام الله فقط ، وقد عبر عن ذلك الملك لويس الرابع عشر (١٦٤٨-١٧١٥) في مذكراته بقوله " **إن سلطة الملوك مستمدة من تقويض الخالق فالله مصدرها وليس الشعب ، وهم مسؤولون أمام الله وحده عن كيفية استخدامها" كما ذكر أننا لن نتلق التاج إلا من**

الله فسلطة عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا ولا يشاركنا في ذلك أحد ولا نخضع في عملنا لأحد" .

سادساً – المفهوم الفلسفي :

تعرضت أوروبا للانقسامات الداخلية التي لم تقع بين الأسر الاقطاعية فحسب ، بل ايضاً بين المذاهب المتعددة التي نشأت أثر قيام حركة الإصلاح الديني ، ومع هذا الواقع استمد بعض الفلاسفة نظرياتهم معتبرين أن السيادة يجب أن تكون مطلقة في يد الحاكم للتأمين الطمأنينة وأن لا سبيل لإنقاذ البلاد من الانقسام الداخلي إلا بتقوي السلطة الملكية التي اضفوا عليها مسحة من القداسة ، وقد أشار إلى ذلك **بودان** بقوله" **إن الأمير أذ كان لا يستطيع سن القوانين إلا بعد الحصول على موافقة من هو أعلى منه لما عد أميرا**" أما **بوسويه** فهو يرد السلطة إلى مصدرها الإلهي فالملوك مفوضين لحكم شعبهم من قبل الله وأن طاعتهم هي طاعة الله وقد أشار إلى ذلك بقوله "**ليس العرش الملكي عرش الإنسان ولكنه عرش الله ذاته**" فالأمير بنظر بوسويه **ليس مكلفاً بتقديم حساب عن مهمته لأن سلطته المطلقة لازمة لإشاعة الأمن والطمأنينة وليس ثمة سلطة ضده سلطته ولا حدود لها إلا مخافة الله** ، اما محور نظرية **هويز** السياسية فقد تركزت **حول تأييد الحكم المطلق الذي كان يراه متجسداً في الحكم الملكي لأنه أكثر الحكومات استقراراً وقدرة على حفظ السلام والأمن** .

هذه النظريات الفلسفية مستمدة من الواقع، استند إليها ملوك أوروبا كونها ملائمة لتطلعاتهم في الحكم وزيادة تسلطهم واستبداديتهم .